المحاضرة الأولى:

سياسة الاستيطان والفرنسة وأثرها على المجتمع الجزائرى 1830-1870

لم تقتصر الحرب الشاملة التي أعلنتها فرنسا بالجزائر على الميدان العسكري بل طالت إدماج الجزائر حضارياً، وهدفت إلى تحطيم **البنيات** 'جتماعيّة والاقتصادية للمجتمع الجزائري عن طريق الاستيلاء على الممتلكات والأراضي، واستخدام المستوطن، وتحطيم الكيان الثقافي وإرساء سياسة الفرنسة والتنصير، وخلفت مهمة إدماج الجزائر في فرنسا نتائج وخيمة على الجزائريين، وخاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أولا ــ مصادرة الأملاك والأراضي:

خلفت السياسة العسكرية المتبعة من قبل القادة العسكريين حصيلة كبرى من الضحايا الذين استشهدوا خلال فترة المقاومات الشعبية، وقد صاحبت سياسة السيف عمليات إرهاب وقتل جماعي، وسجن وتجويع وطرد للسكان من أراضيهم كما اشرنا سابقا، وكانت النية الفرنسية في استيطان الجزائر مبيتة، حيث شرعت القوات الفرنسية منذ بداية الاحتلال في الاستيلاء على الممتلكات واغتصاب الأراضي بمختلف الأشكال والمبررات، وبشكل أضر بالمجتمع الجزائري الذي سلبت منه الإدارة الفرنسية أكثر من مليوني هكتار أراضي خصبة([1]).

بدأت هذه العملية بالاستيلاء على أملاك البايلك الواسعة(أملاك الدولة العثمانية)، فأممت بقرار 8 سبتمبر1830. وضمت الى أملاك الدولة الفرنسية، وفي نفس الوقت

أصدرت الإدارة الفرنسية قرارا يؤمم أملاك الأوقاف الإسلامية والمؤسسات الدينية (المساجد، الزوايا، المدارس،الخ)، كما أممت أوقاف مكة والمدينة، وقد كانت هذه الأوقاف تقدم خدمات اجتماعية جمة فأصبحت تصب في ميزانية الدولة الفرنسية، وقدر عدد هذه المؤسسات بمدينة الجزائر وحدها 176 مؤسسة، منها 13 مسجد جامع، و109 مسجد صغير، وعدد من الزوايا، وخلفت عمليات الاستيلاء عليها استياءً لدى الجزائريين([1]).

ومع توسع المقاومات الشعبية شرقا وغربا فان الجيوش الفرنسية الزاحفة على مختلف المناطق كانت تقوم بأعمال التخريب والتأديب، وتقوم أيضا بمصادرة الأراضي، وهي سياسة أكدها الجنرال "بيجو" في تصريحه يوم 18 أفريل 1841 عندما نادى بمصادرة كل الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير، وقد اشتهر "بيجو" كذلك بمقولته: " ان الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيما"([2]).

وهكذا عمت مصادرات الأملاك العامة وأراضي القبائل كل المناطق التي احتلت، وخاصة في المناطق الساحلية، وأما الأرياف الداخلية فخططت الإدارة الفرنسية لإبعاد الفلاحين عن أراضيهم، وسنت سياسة تحديد الأراضي والحجر على الأراضي الجماعية والفردية.

ثانيا – سياسة الاستيطان:

خلال السنوات الأولى من الاحتلال استولى الجنود والمدنيون على العقارات الحضرية بمدينة الجزائر، واتجهت أنظارهم إلى المتيجة، واتبعت الحكومة الفرنسية سياسة الإغراء لحث الأوربيين على الهجرة الى الجزائر قصد "تعميرها ، وقد وصلت الى الجزائر أولى الجماعات الاستيطانية المنظمة سنة 1832، ثم بدأ تهافت المستوطنين من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية، وأقيمت ببوفاريك أول قرية نموذجية سنة 1836، وشجعت الإدارة الفرنسية بيع الأراضي ومنح الامتيازات والقروض للمستوطنين، وقد بلغ عددهم في سنة 1839 حوالي 25 ألف، ومنذ سنة 1840 بدأت الهجرات الواسعة

للمعمرين بتشجيع من الجنرال "بيجو" الذي شجع "سياسة المحراث" واستغلال الأوربيين وتعميرهم لأرض الجزائر، كما أكد أن الاستيطان مهمة عسكرية، وعليه شجع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار بالجزائر، وأنشأ لهم المستوطنات والمزارع الجماعية، وأدت هذه الحركية الاستيطانية النشيطة إلى نفاذ الأراضي، فلجأت الإدارة الفرنسية الى استصدار قرارين في سنتي: 1844، 1846 يقضيان بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة والأراضي التي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة، وأحصي في نهاية عهد "بيجو" تواجد 100 ألف مستوطن أوروبي موزعين حسب الجنسيات الآتية: (43.5 فرنسيين، 28% اسبان، 8% مالطين، 8% إيطاليين، والباقي من جنسيات مختلفة)([1]) .

وفي عهد الجمهورية الثانية تقرر التخلص من العاطلين عن العمل والمعارضين السياسيين بتوجيههم الى الجزائر، فأرسل في سنة 1848 ما يقرب 12 ألف شخص سلمت لكل واحد قطعة أرض ومسكن، وفي سنة 1851 بلغت أعداد المستوطنات مائة وستة وثلاثون موزعة على الشكل الآتي: (58 في المتيجة، 30 في قسنطينة، 48 في وهران)، وقد اتجهت الإدارة الفرنسية الى تشجيع الاستيطان الرأسمالي، فحثت رجال الأعمال على الاستثمار في الجزائر، وهو ما أعطى لحركية الاستيطان شكلاً واسعا، حيثً وزعت الإدارة الفرنسية في الفترة ما بين (1850 –1860) واحدا وثمانون امتيازا، قدرت مساحتها بأكثر من خمسين ألف هكتار([2]).

وعلى الرغم مما قدمته الإدارة من امتيازات وتشجيع فإن المستوطنين ظلوا يطالبون بامتيازات أكبر، وذلك للحيازة على خيرات البلاد وحكم الجزائر حكماً مدنيا يخدم مصالحهم ويثبت أقدامهم، وقد فسح المجال لتحقيق أهدافهم منذ عام 1870 .

ثالثا – فــرض الضــرائب:

تعد الضرائب من أخطر المشاكل التي واجهت الجزائريين إبان فترة الاحتلال الفرنسي، ذلك لأن الشعب الجزائري خضع لتشريع ضرائبي خاص دون أن يكون له

مقابل يستفيد منه، وكان الأهالي الجزائريون يدفعون الضرائب الفرنسية إضافة الى مجموعة أخرى سميت بالضرائب العربية، وهي تشمل ضرائب على الأرض والإنتاج وعلى الثروات الحيوانية والمساكن وأخرى على الأفراد، وقد تبلغ متوسط ما يدفعه الجزائري من الضرائب العربية سنة 1860 حوالي 12 فرنك سنويا في حين لم يكن ذلك المتوسط يزيد عن فرنك في أيام دولة الأمير عبد القادر، وكانت الضرائب العربية في بداية الاحتلال تدفع بشكل عشوائي، ثم قسمت الى أربعة أنواع وهي الضريبة على الأرض (العشور، الحكر)، والضريبة على الماشية (الزكاة)، وضريبة الرأس (خاصة بمنطقة زواوة)، وضريبة اللزمة (خاصة بالمناطق الصحراوية)، هذا بالإضافة الى الضرائب المفروضة على القبائل والأفراد الذين حملوا السلاح، وكانت الضرائب تجمع بواسطة القياد وشيوخ القبائل تحت رعاية المكاتب العربية في المناطق العسكرية، وبواسطة مفتش الضرائب في المناطق المدنية، وتشير كثير من المصادر الى أن محصول الضرائب كان وفيرا، ففي مقاطعة قسنطينة لاحظ "بيجو" ان مجموع الضرائب المدفوعة من قبل الأهالي قد انتقلت من نصف مليون فرنك سنة 1840 الى 5 ملايين فرنك عام 1846([1]).

وقد ظلت الضرائب حتى سنة 1845 تدفع عينا، وبعدها توجب دفعها نقدا، وأجبرت بذلك القبائل على تسويق قسم من إنتاجها لدفع الضريبة، وأصبحت الضرائب أكثر وطأة على السكان بعد سنة 1870. وذلك عندما حول قسم كبير من القبائل إلى الأراضي المدنية (البلديات ذات الصلاحيات الكاملة)، فكانت مجبرة على دفع ضرائب أخرى تعرف بالسنتيمات الإضافية. وقد شددت المكاتب العربية والبلديات المحلية في استخلاص الضرائب السنوية في وقتها المحدد، وسنت الإجراءات العقابية ضد الممتنعين أو الغير قادرين على أدائها. فكانت تؤمن أراضيهم وتباع، أو يسخروا للعمل لدى المستوطنين أو المجالس المحلية، أو يسجنوا لسنوات، الأمر الذي يدل على قسوة النظام الضريبي المسلط على الجزائريين([2])، وعلى الرغم من ذلك لم تفكر السلطات الفرنسية في

تخفيضها أو رفعها حتى في ظروف الأزمات الاقتصادية والمجاعات، مما أدى الى إرهاق الطبقات البرجوازية، ولجوء الفلاحين الى اقتراض الأموال بالربا ثم الاضطرار لبيع أراضيهم للمعمرين ولليهود خاصة، وهكذا فان الخزينة الاستعمارية كانت تحصل مواردها أساسا من جباية الضرائب المفروضة على الجزائريين، وهذا ما أكده المندوب "جارو" باسم لجنة الضرائب العربية أمام مندوبية المستوطنين في نوفمبر 1899، حيث قال :"إن مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى لأن هذه الضرائب تشكل أحد مصادر دخلنا الأساسية، فعلا فان 17 الى 18 مليون من 54 مليون حسب السنوات تعود الى الضرائب العربية"([1])، وبمقابل ذلك فان الجزائريين كانوا ينهكون ويزدادون فقرا مع مرور السنوات.

رابعا ــ سياسة التنصير:

لم تكتف الإدارة الفرنسية بالسيطرة على الأوقاف والمؤسسات الدينية، بل خططت لضرب الإسلام باعتباره أساس قوة المسلمين، فسلمت العديد من المساجد إلى الطوائف المسيحية وحولت البعض الآخر لأغراض أخرى، ولم تمض ثلاث سنوات من احتلال مدينة الجزائر حتى حولت ثلاث أرباع مساجد المدينة إلى أغراض أخرى، وعمدت الإدارة الفرنسية الى ربط الدين بها مباشرة للسيطرة على رجال القضاء والمساجد والتعليم وتدجين العلماء وشيوخ الطرق الصوفية،

وقد نشط رجال الدين المسيحيون في إظهار حماسهم الصليبي، ومباشرة حربهم المقدسة على الإسلام، وقد اظهروا تعاونا وثيقا مع القادة العسكريين الذين اعتمدتم كمخبرين وجواسيس، وتأسست في سنة 1838 أسقفية الجزائر التي باركها الفاتيكان، وقد تولاها "دوبوش" الذي كان حريصا على الربط بين دور الاستعمار ودور الكنيسة، فجند أعدادا كبيرة من المبشرين والمبشرات للقيام بمهمة التمسيح، وأظهر المبشرون حقدهم الصليبي البغيض، وقد ردد "جان بوقولا" صراحة ان احتلال الجزائر هو استمرار للحروب الصليبية، كما اشتهر الأب "سوشي" في قسنطينة بتبجحه وطعنه في مقدسات

المسلمين، وعرف "ليون روش" بمغامراته التجسسية وهو يحمل رسالة "بيجو" متظاهرا بالإسلام. وساعدت الإدارة الفرنسية على جمع الأطفال اليتامى في مدارس خاصة يلقنون فيها مبادئ الدين المسيحي، ونقلت أعدادا من الشبان الجزائريين كرها إلى فرنسا لتلقينهم أصول الحضارة الفرنسية وغرس الأفكار التبشيرية، وأنشأت بمختلف المدن الجزائرية أديرة الآباء البيض تزامنا مع حدوث المجاعات التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1867. وقد جند لإنجاح مهمة التبشير عددا كبيرا من المبشرين والقساوسة، اشتهر منهم الكاردينار "لافيجري"([1])، وقد ووجه المشروع التبشيري بالرفض الصارم من قبل الجزائريين، وبذلك لم تتحقق نتائجه المسيطرة.

خامسا ــ سياسة التجهيل والفرنسة:

في بداية الاحتلال أشارت العديد من التقارير الى أن اللغة العربية وثقافتها كانت منتشرة في مدن الجزائر وأريافها بشكل واسع، وهذه الوضعية لم ترح إدارة المستعمر التي اعتبرت أن وجود ثقافة وديانة وتقاليد مغايرة لحضارتها يحول دون بسط النفوذ الفرنسي وإدماج الجزائر، ومن ثمة عملت كل ما في وسعها لإضعاف اللغة العربية وإزالة المعالم الثقافية للجزائريين تمهيدا لإدماج الشعب الجزائري في المجتمع والحضارة الفرنسية، وارتكزت السياسة التعليمية الفرنسية في بداية الأمر على محاربة الثقافة الدينية واللغة العربية، وعلى مصادرة المساجد والمدارس والزوايا، وطرد العلماء ومضايقتهم ومنع التعليم باللغة العربية...الخ([2]).

وفي المرحلة التالية فكرت الإدارة الفرنسية في إدماج بعض الجزائريين في المجتمع الفرنسي بواسطة المدارس الفرنسية، وشجع نابليون الثالث هذه الخطوة غير أن المستوطنين عارضوه، واعتبروا أن تعميم المدرسة الفرنسية على الأهالي يشكل خطرا

على مستقبل الجزائر، وانحصر المشروع على فئات معينة من الأهالي يتم بواسطتهم تعميم الرسالة الحضارية في أوساط المجتمع الجزائري، وقد أنشأت المدارس العربية – الفرنسية ابتداء من سنة 1850 بالجزائر وقسنطينة ووهران، وعممت فيما بعد لتصل الى حوالي 38 مدرسة سنة 1861، تظم ما يقارب 13 ألف تلميذ، وما فتأت هذه التجربة التعليمية أن تراجعت بعد سنة 1870 بإهمال من الإدارة الفرنسية اثر تزايد ضغوط المستوطنين، وأما المعاهد الإسلامية الثلاث (الجزائر، قسنطينة، تلمسان) والتي أنشأت بعد سنة 1850 لتكوين القضاة المسلمين والمترجمين وأئمة المساجد فكانت موجهة من قبل الإدارة الفرنسية، وقد تدهور مستواها التعليمي الى درجة أن خريجوها لم يكونوا يحسنون تحرير مجرد رسالة إدارية بسيطة. ويتبين لنا أن السياسة الفرنسية في مجال التعليم هدفت إلى تجهيل الشعب الجزائري والقضاء على اللغة والثقافة العربية، وتدجين فئة معينة من الأهالي لخدمة أغراضها الاستعمارية وتبليغ رسالتها الحضارية التي أرادت نشرها في الجزائر([1]).

سادسا ــ انعكاسات السياسية الفرنسية على أوضاع الجزائريين:

لقد خلفت السياسة الفرنسية التي استعرضناها سابقا أثارا كبرى على أوضاع الجزائريين نحاول التركيز على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لأهميتهما.

أ ــ الوضعية الاقتصادية:

لقد أدت سياسة الاضطهاد الفرنسية وخاصة ما تعلق منها بنزع الأراضي وفرض الضرائب الى تردي الأوضاع الاقتصادية للجزائريين، وزاد الأمر سوءا حدوث الجوائح والقحوط فتوالت الأزمات الاقتصادية على البلاد، وقد رفع المكتب العربي في قسنطينة تقريره في سنة 1846 مبينا ان الزراعة عانت الكثير نتيجة اكتساح الجراد لها، هذا في الوقت الذي كلف فيه ضباط المكاتب العربية بمراجعة قوائم الضريبة حتى ولو كانت حالة الأهالي على هذا البؤس، وكان هم المستوطنين في هذه الظروف هو تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف السبل، وقد حدثت ما بين سنتي 1866-1870 عدة مجاعات وقحوط تركت أثارا سيئة على السكان، إذ انتشرت الأوبئة الفتاكة كالكوليرا

والتيفيس... وأدت إلى ضياع المدخرات وبيع العقارات والأراضي تحت ضغوط مختلفة كالديون التي تراكمت بسبب الضرائب والفوائد الربوية. ونتج عن أزمة القحوط حدوث مجاعة عام 1867 وما رافقها من أمراض فتاكة قضت على عشرات آلاف الجزائريين، وكانت على حد وصف صالح العنتري مجاعة سوداء لم يسبق لها مثيل، "وقد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق، بل والى الكثير من خواصهم أيضا بادية وحاضرة من التشتت والفناء وأكل الحشيش ونحوه"([1]).

ب ــ الوضعية الاجتماعية:

ان الخسائر المرتفعة في الأرواح التي سجلت في العقود الأولى من العهد الاستعماري لم تكن ناتجة عن أثار المقاومة الشديدة فحسب، بل كان سببها حدوث الأوبئة التي نشرتها الجيوش الفرنسية عبر المناطق العديدة إضافة إلى مجاعات عامي 1867-1868. وتشير مختلف التقارير الى الاستنزاف الديموغرافي الحاد الذي عرفته الجزائر، فمن أصل ثلاث ملايين تعداد سكان الجزائر سنة 1830 لم يبقى منهم إلا 2.462.900 سنة 1876. ولم يصل تعداد السكان إلى ثلاثة ملايين إلا في سنة 1880. وتشير دراسات الباحثين الى أن مجاعة سنة 1867-1868 قضت على ما يناهز المليون نسمة من الجزائريين، وأن عدد ضحايا المجاعة بين عامي 1886-1888 قدر بنصف مليون نسمة، ويضاف الى هذه الأرقام ضحايا القمع الفرنسي([2]).

وقد قاسى المجتمع الجزائري من ويلات هذه المجاعات، وذلك من دون أن يشعر به أحد أو أن تلتفت السلطات الفرنسية لمأساته الإنسانية، وأدي سقوط الجزائريين صرعى الجوع والمرض الى زعزعت قبائل برمتها، وتفكك هياكل المجتمع، وانتشار ظاهرة الفقر التي مست حتى الطبقة البرجوازية، وقد انجرى عن هذه التحولات الكبرى عدة ظواهر اجتماعية بارزة، تمثلت أساسا في: نزوح سكان الأرياف إلى المدن التى

بدأت في النماء، وانتعاش الرأسمالية الأوربية واليهودية في الجزائر، وانتشار ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى الخارج([1]).

وهكذا يبدوا لنا أن السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر هدفت الى احتلال واستيطان البلاد، والى استثمار خيراتها وجعلها أرضا فرنسية خالصة، وإن كانت ملامح السياسة الفرنسية قد عرفت بعض التحول في عهد الجمهورية الثانية والامبراطور "نابليون الثالث" فإنها ظلت تركز على الاستمرار في اضطهاد المسلمين الجزائريين، وكذا نهب ثروتهم وتحويلها للمستوطنين، وقد أحدثت سياسة الاستيطان وفرض الضرائب والتجهيل والفرنسة انقلابا في أوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن ذلك لم يمنع الجزائريين من التعبير عن رفضهم لسياسة المستعمر وأحيانا الإستماتة من أجل البقاء (ثورات أولاد سيدي الشيخ والمقراني...الخ).